

## الشبهات الواردة حول القصاص والرد عليها

د. الصادق ضوء النور عبد القادر\*، أ. عبد الكريم محمد الدنوني\*

اعتمد للنشر في ٢٥/١١/٢٠١٣م

سلم البحث في ٢٥/١١/٢٠١٣م

### ملخص البحث:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾. (البقرة: ١٧٨)، يهدف هذا البحث إلى التعرف على عدة شبهات وردت حول القصاص جميعها باطلة ولا تقدم حجة قوية، وإنما الشريعة الإسلامية هي الحق لأنها من عند الله العليم القدير، ومن خالف منهج الإسلام كان مخالفاً فكيف يجوز اتباعه، وأن شاء الله سوف نرد على الشبهات الواردة حول القصاص. وأن الشريعة الإسلامية دواء لكل داء.

مفتاح الكلمات: القصاص، الشبهات، الشريعة

### Summary:

In the name of Allah, Most Merciful, Most Beneficent, “O you who have believe, prescribed for you is legal retribution for those murdered...” (Surah Baqarah-١٧٨), This research aims to identify several misconceptions about retribution, which are all void and does not bring forth sustainable evidence. Indeed, Islamic law is authentic as it is ordained by Allah the Almighty, the Superior in knowledge. He who opposes Islamic Law is misguided, so how can we follow him? God willing, we shall respond to the misconceptions regarding retribution. Verily, Islamic Law is the solution to every problem.

key words: retaliation, misconceptions, Islamic Law

### المقدمة:

### القصاص والشبهات الواردة حوله:

القصاص شريعة الله المقررة في كتابه الكريم وفي نصوص سنة نبيه المطهرة، وقد جاءت النصوص واضحة جلية لا تحتمل التأويل ولا التحريف، وقد حظي هذا الحكم بإجماع علماء الشريعة عبر العصور والأزمان، ولم يعرف عن فقيه واحد خالف في مشروعية القصاص، إلا أن بعض الكتاب والقانونيين والباحثين المعاصرين، أثاروا شبهات بشأن القصاص، وقد حظيت دعواتهم بتأييد من بعض

\* أستاذ مساعد في الشريعة والقانون "فقه مقارن" بكلية الشريعة والقانون جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.

\* باحث دكتوراه في تخصص الشريعة والقانون بكلية الشريعة والقانون، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.

المنظمات الدولية الحقوقية، مما جعل بعض الدول تتراجع عن تطبيق عقوبة القصاص، ونحن في هذا المبحث سنورد شبهاتهم ونرد عليها بما تيسر إن شاء الله تعالى.

### تعريف القصاص في الشريعة الإسلامية:

لا يوجد هناك تباين مفهومي بين التعريف الفقهي واللغوي لكلمة القصاص، بل إن بعض الفقهاء لا يخرجون عن الإطار اللغوي للكلمة، وقد جاءت تعريفات القصاص متقاربة في المدونات الفقهية الكبرى عند الفقهاء القدامى، وإليك بعضها ففي المذهب الحنفي يعرف العلامة الجصاص<sup>(١)</sup>، بقوله: (القصاص هو: أن يفعل به مثل ما فعل به، من قولك اقتص أثر فلان إذا فعل مثل فعله)<sup>(٢)</sup>. وفي المذهب المالكي عرفه العلامة القرطبي<sup>(٣)</sup>. بقوله: (القصاص مأخوذ من قص الأثر وهو اتباعه، ومنه القاص لأنه يتبع الآثار والأخبار، وقص الشعر اتباع أثره، فكأن القاتل سلك طريقاً من القتل فقص أثره فيها ومشى على سبيله في ذلك ومنه قول تبارك وتعالى: ﴿فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا﴾<sup>(٤)</sup>.<sup>(٥)</sup>

### الشبهة الأولى:

إن هذه العقوبة لا فائدة منها، فهي لا تردع الجناة ولا تزرعهم، ولا تعود بفائدة على المجتمع، فهي عقوبة عديمة النفع والفائدة.

### الرد على هذه الشبهة:

يرد بعض الفقهاء على هذه الشبه بقولهم: "لو لم تعد عقوبة القصاص في الردع لما أبقتها وسنتها القوانين الوضعية الحديثة وخاصة في بعض الجرائم الخطيرة كالخيانة العظمى والجاسوسية وحتى الدول التي ألغت عقوبة القصاص في جرائم القتل عادت إليها مرة أخرى. فهي دول حائرة مترددة بين الإلغاء والإبقاء بسبب ضغط منظمات حقوق الإنسان الدولية التي تطالب بإلغاء عقوبة القصاص حتى في جرائم الجاسوسية! لكن هل حلت مشكلة تنامي جرائم القتل في الدول التي ألغت عقوبة القصاص سواء في جرائم القتل العمد أو الجراح، ولكي ندرك حكمة الشريعة الإسلامية وسبب تشدها في جرائم الحدود والقصاص نجد أن معظم

الجرائم التي تقع وتكرر هي جرائم الحدود والقصاص فعلى سبيل المثال لو ذهب المرء واطلع على السجل اليومي للقضايا التي ينظرها قاضي الجنج أو قاضي الجنايات يجدها في ارتفاع مخيف ففي دائرة صغيرة لإحدى المدن يصل عدد قضايا الجنج يوميا إلى ٣٠٠ جنحة وأحيانا إلى ٥٠٠ جنحة ما بين ضرب وقتل خطأ وسب وقذف ومخالفات هذا في دائرة واحدة صغيرة. فكيف لو أحصينا كل الدوائر والمحافظات مجتمعة مع ضم قضايا الجنايات القتل العمد. بالطبع سيكون الرقم مخيفاً. ومن يتابع الصحف اليومية وخاصة في صفحة الحوادث يجد أن معظم الجرائم هي جرائم الحدود من زنا وسرقة وقتل وضرب. فلو جمعنا ما يصدر عن الصحف يوميا من أخبار الحوادث لكنت لدينا إحصائية مخيفة عن ارتفاع معدل الجريمة في المجتمعات التي لا تطبق الشريعة الإسلامية تطبيقاً صحيحاً<sup>(٦)</sup>.

#### الشبهة الثانية:

إن الحياة منحة من الخالق، وليست هبة من المجتمع حتى يحق له أن يسلبها أو يستردها<sup>(٧)</sup>.

#### الرد على هذه الشبهة:

أ- إن الحياة منحة من الخالق، وليست هبة من المجتمع، وهذا صحيح، وفي نفس الوقت إن القصاص من القاتل هو من أمر الله تعالى إن أَرَادَهُ وَلِي الدَّمِ، ونحن مطالبون بتنفيذ أمر الله تعالى

ب- ومن ناحية أخرى يمكن التمسك بهذه الحجة بالنسبة للعقوبات السالبة للحرية بصفة عامة، لأن الحرية هي أيضاً منحة من الخالق، فالإنسان يولد حراً وبالتالي ليست هبة للفرد من المجتمع، وعليه يمكن أن نقول بالنسبة لها أيضاً إنه لا يجوز للمجتمع أن يستردها أو يسلبها من الفرد.

ج- إن سلب الحياة في الأحوال التي يقررها المجتمع مبرر على أساس أن الضرورة تقتضيه، وتكون الضرورة قائمة إذا كان أي عقاب آخر لا يمكن أن يحل محل الإعدام في درجة ردعه<sup>(٨)</sup>.

### الشبهة الثالثة:

مكانة حصول الخطأ في الحكم على الجاني، فيقتص منه مع أنه بريء،  
ويكون معرفة براءته بعد فوات الأوان

#### الرد على هذه الشبهة: من ناحيتين

أ- إن الإسلام يأمر بالتحقق التام في الجناية وتهمة الجاني قبل تنفيذ العقوبة، وأي تساهل في هذا غير مقبول من الشريعة. ولبعض الفقهاء كلام نفيس في هذه النقطة فيقول: (ويجاب عن ذلك الاعتراض بأن الشارع حينما شرع عقوبة الإعدام أحاطها بكل الحوافظ الداخلية في طاقة البشر، والمؤدية إلى اليقين الممكن حين الحكم بالإعدام، فعدالة القضاة، وإقرار المجرم، وشهادة الشهود العدول، وقيام القرائن القوية، وظهور الدلائل الواضحة، وعدم وجود شبهة أو سبب مانع من القصاص، كل هذه ضمانات يضعها الشارع حول عقوبة الإعدام لتأتي حين تأتي على وجهها الذي يستحيل معه -أو يقرب من الاستحالة- أن تقع خطأ<sup>(٩)</sup>).

ب- مع التسليم بحصول الخطأ البشري إلا أنها في الحقيقة نادرة الحدوث في الوقت الحاضر، بل ربما أصبحت مستحيلة نظرا لما يتمتع به القضاء من وسائل إثبات علمية حاسمة في تحديد صحة الحكم، خلافا لما كانت عليه عملية الإثبات في الماضي، والتي كانت تعتمد على شهادة الشهود التي قد تكون غير صحيحة، أما في الوقت الحاضر فهناك أدلة إثبات على قدر من الدقة كالتحديد عن طريق بصمات الأصابع، وتحليل عينات الدم، وغيرها من الوسائل العلمية الأخرى التي يلجأ إليها الطب الشرعي، والتي تجعل من توافر أدلة في قضية معينة أمرا من الصعوبة أن يقع معه القاضي في خطأ قضائي، هذا من جهة، أما من جهة كون أن عقوبة الإعدام إذا طبقت عن طريق الخطأ القضائي لا يمكن إصلاح هذا الخطأ، فإن ذلك ينطبق على عقوبة السجن المؤبد، ثم تتضح براءة المتهم، لأن كل الوسائل التي تتخذ لإصلاح هذه الأخطاء لا يمكن أن تعوض السنوات الطويلة التي فقدها السجين من عمره، والمليئة بالعذاب والألم<sup>(١٠)</sup>. (لقد أراد الإسلام للإنسان أن يحيا حياة طيبة كريمة؛ يمتاز بها الإنسان عن الأحياء التي تعيش الحياة النباتية والحياة الحسية

الحيوانية، قال سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ (الأنفال: ٢٤) دعاهم وهم أحياء بالحياة الحيوانية إلى الحياة العقلية الطيبة التي تناسب الكرامة التي خص الله الإنسان بها في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (الإسراء: ٧٠). ولا تحصل هذه الكرامة للإنسان إلا بالعدل والقيام بالقسط والعيش الآمن. وبهذا الصدد شرع الله العزيز الحكيم القصاص لصيانة الناس من اعتداء بعضهم على بعض، وحقنا لدمائهم، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ يَتَّقُونَ﴾ (البقرة ١٧٩). وفي هذه الآية عرف القصاص ونكر الحياة، للإشعار بأن الحياة المترتبة على القصاص نوع خاص من الحياة عظيم، لا يقف على أهميتها ومدى منافعها وغاياتها إلا أولو الألباب وأصحاب البصائر والعقول الذين خاطبهم الله في نهاية الآية ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾. لقد شدد الله تعالى في مواضع من الذكر الحكيم في دم المؤمن واعتبر قتل واحد من البشر وإراقة دمه كقتل الناس جميعاً وقال سبحانه: ﴿مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾ (المائدة: ٣٢).

#### الشبهة الرابعة:

إن القصاص يترك أثراً بالغ الخطورة على نفسيات المسجونين الآخرين وعمال السجن، فيصاب بعضهم بالصدمة والاضطراب النفسي.

#### الرد على هذه الشبهة:

أ- إن إصابات البعض باضطرابات نفسية لا يدل على عدم مشروعية العقوبة ذلك أن الإنسان قد يصاب بمثل ذلك عند رؤيته عملية جراحية خطيرة لإنسان، أو قطع عضو متآكل دون مخدر لظروف اقتضت ذلك

ب- وثبت أن البلاد التي تطبق هذه العقوبة تنفيذاً لأمر الله لم يصب أفرادها

باضطرابات نفسية<sup>(١١)</sup>. وقال سبحانه في محكم التنزيل: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ (الإسراء: ٣٣). وقال رسول الله ﷺ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَتْلُ مُؤْمِنٍ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ زَوَالِ الدُّنْيَا) (١٢).

#### الشبهة الخامسة:

إنها تزيد عدد المقتولين ونحن نريد تقليلهم.

#### الرد على هذه الشبهة:

بل العكس هو الصحيح ذلك أن عقوبة القصاص تقلل من عدد المقتولين لأن بتطبيقه لا يقدم كثير من مريدي القتل عليه لخوفهم من القصاص وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾، فإذا ترك القصاص سهل القتل وانتشر وإذا طبق قل القتل وانحسر، وخير دليل على هذا المقارنة بين المملكة العربية السعودية التي تطبق القصاص وبين بلد آخر لا يطبقه، ففي المملكة يقل وقوع القتل وفي البلدان الأخرى التي لا تطبقه يكثر القتل ويقع بالدقائق والساعات لا بالأيام والشهور<sup>(١٣)</sup>. وقال ﷺ: (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه) (١٤). وقال علي بن أبي طالب ؓ: (إن الله سبحانه أنزل كتاباً هادياً بين الخير والشر، فخذوا نهج الخير تهتدوا، واصدقوا عن سمت الشر تقصدوا، الفرائض الفرائض، أدوها إلى الله تؤدكم إلى الجنة، إن الله حرم حراماً غير مجهول، وأحلّ حلالاً غير مدخول، وفضل حرمة المسلم على الحرّم كلها، وشدّ بالإخلاص والتوحيد حقوق المسلمين في معاقدها، فالمسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه إلا بالحق) (١٥).

#### الشبهة السادسة:

إن المجتمع ليس في حاجة لعقوبة الإعدام للدفاع عن نفسه، فالقتل لا يمكن

اعتباره هدفاً لتحقيق العدالة

#### الرد على هذه الشبهة:

هناك العديد من الفلاسفة والمفكرين قد أكدوا على أن العقوبة يجب أن تكون مناسبة للجريمة ولا تنقص عنها حتى تؤتي ثمارها في حماية المجتمع من

انتشار الإجرام فيه، ومن هؤلاء الفيلسوف الألماني (هيجل) بقوله: إننا إذا استبدلنا عقوبة الإعدام على القاتل بالسجن فإننا نكون قد قلبنا قانون التناسب بين الجريمة والعقوبة، ومنهم أيضا الفيلسوف الألماني "كانط" الذي يطالب بالمساواة بين الجريمة والعقاب، ويذهب الفقيه "شتوهل" إلى صياغة نظرية مفادها أن أساس العقاب يكمن في إنزال العقاب في المجرم الذي وضع نفسه فوق القانون، ويرى أن عقوبة الموت هي وسيلة فعالة لتدمير إرادة المجرم، ومن هذا الأساس تستمد عقوبة القصاص مشروعيتها<sup>(١٦)</sup>. وقال سبحانه في محكم التنزيل: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ (الإسراء: ٣٣). وقال e: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَتْلُ مُؤْمِنٍ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ زَوَالِ الدُّنْيَا)<sup>(١٧)</sup>.

#### الشبهة السابعة:

هذه العقوبة بشعة، تضعف شعور الجمهور بالإنسانية وبقيمة الحياة البشرية. الرد على هذه الشبهة.

أقول: لقد انتفتت جميع الملل والنحل منذ بدء الخليقة على بشاعة جريمة القتل العدوانية، وأن المجرم بفعله الشنيع قد سلخ نفسه من الإنسانية. ولذلك فإنه يستحق القتل جزاء ما كسبت يده فما بالهم يشفقون على المجرم، ولا يشفقون على المجني عليه وأوليائه، والإنسانية المهتدة. إذن فالجاني الذي لم يرحم المجني عليه ولم تأخذه بالقتل شفقة ولا رافة لا يستحق بالمقابل شفقة ولا رافة ولا رحمة ومن لم يرحم لا يرحم. جزاءً وفاقاً لما اقترفت يده، وليست حياة الجاني أفضل من حياة المجني عليه لذا فإن المنطق السليم أن يكون الجزاء من جنس العمل، لذلك فإن الشريعة الإسلامية كالطب، فإذا وجد بإنسان عضو تالف أو عاطب يهدد حياته بالموت والهلاك، فخير لنا أن نقطع هذا العضو حتى نحافظ على حياة الشخص لأن العضو الفاسد يؤدي سريان الداء بالبدن وبالتالي يؤدي إلى قتل صاحبه، فعلى الطبيب أن يقطع هذا العضو، ليحافظ على سائر الجسد. وهكذا فبالقصاص نستطيع أن نتخلص من هذا المجرم حتى نحافظ على استقرار المجتمع وعلى الحياة

الإنسانية الكريمة<sup>(١٨)</sup>. (لقد شدد الله تعالى في مواضع من الذكر الحكيم في دم المؤمن واعتبر قتل واحد من البشر وإراقة دمه كقتل الناس جميعاً، وقال سبحانه: ﴿مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾ (المائدة: ٣٢)، وكان من آخر وصايا النبي محمد صلى الله عليه وسلم لأُمَّته في حجة الوداع قوله: (أيها الناس فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا)<sup>(١٩)</sup>.

#### الخاتمة:

إن الشريعة الإسلامية كرمت الإنسان حياً وميتاً. فالشريعة الإسلامية صبغة إلهية تحافظ على النفس، وتجعل الاعتداء عليها بالقتل بدون وجه حق اعتداء على حق الحياة، لقوله تعالى: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾<sup>(٢٠)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مَهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾<sup>(٢١)</sup>، لأن القتل أعظم إثم في الحياة ويأتي في الدرجة الثانية بعد الشرك به، وغضب الله عليه ولعنه واعد الله له يوم القيامة ووعدته بالنار خالداً فيها، لقوله: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيماً﴾<sup>(٢٢)</sup> وهذه العقوبة الأخروية لا توجد في أي قانون وضعي، أما العقوبة الدنيوية، فهي القصاص أو الدية والتعزير، والكفارة، والحرمان من الميراث والوصي. لأنه هدم بنيانه، والنصوص القرآنية الكريمة تدل وواضحة أنه لا عقوبة إلا بعد إنذار وأن الله لا يكلف الإنسان إلا بما يطيقه.. وقد طبق هذا المبدأ تطبيقاً دقيقاً في جرائم الحدود والقصاص وأن الله أمر بالصلاة وأيضاً أمر بالقصاص والآية الكريمة تدل على الأمر وليس على الخيار، لقوله تعالى: ﴿إِنْ الصَّلَاةُ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾<sup>(٢٣)</sup> وقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ﴾<sup>(٢٤)</sup>.



لقد استبان لنا محاسن الشريعة الإسلامية وتفوقها على القوانين الوضعية وتصديها لكافة أشكال الجريمة. وأن البشرية تعيش الآن في شقاء وتعاسة وعدم أمان وأنها ستظل في هذا الشقاء إذا لم تأخذ بأنموذج التشريع الجنائي الإسلامي. فعقوبة القصاص إذا طبقت تماماً فإنها كفيلة بالحد من تفشي جريمة القتل، واستقرار المجتمعات، ونشر الأمان بين الناس، كما أن تطبيق عقوبة القصاص تشفي غليل أسرة المجني عليه وأنها دواء لكل داء

فالمنظمات كمنظمة العفو الدولية تتكلم عن حقوق الإنسان مهما أن تواصل جهودها بامتياز إلى إلغاء عقوبة الإعدام في العالم رغم كل يوم في ازدياد معدل الجريمة والفوضى التي تعم العالم الغربي والعالم الإسلامي، حيث معدل الجريمة في ازدياد بسبب عدم تطبيق القصاص في معظم دول العالم الإسلامي والابتعاد عن الشريعة الإسلامية. كانت هذه أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث.

#### هوامش البحث:

- (١) أحمد بن علي الرّازي، أبو بكر الجصاص. فاضل من أهل الري. (٣٠٥ - ٣٧٠هـ = ٩١٧ - ٩٨٠م). سكن بغداد ومات فيها. انتهت إليه رئاسة الحنفية. وخطب في أن يلي القضاء فامتنع. وألف كتاب (أحكام القرآن) وكتاباً في (أصول الفقه)، انظر الأعلام. ج ١ ص ١٧١.
- (٢) الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص. (١٩٨٥م). أحكام القرآن. بيروت: دار التراث العربي. ج ١ ص ١٦٤.
- (٣) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرّح الأنصاري الخزرجي الأندلسي، أبو عبد الله، القرطبي: من كبار المفسرين. صالح متعبد. من أهل قرطبة. رحل إلى الشرق واستقر بمنية ابن خصيب (في شمالي أسبوط، بمصر) وتوفي فيها عام. (١٢٧٣م). من كتبه "الجامع لأحكام القرآن"، الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين: ج ٥ ص ٣٢٢.
- (٤) من الآية ٦٤ من سورة الكهف.
- (٥) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. (١٩٦٤م). الجامع لأحكام القرآن. القاهرة: دار الكتب المصرية. ج ٢ ص ٢٤٥.
- (٦) السباعي، هاني. (٢٠٠٤م). القصاص، دراسة في الفقه الجنائي المعاصر. مركز المقريزي للدراسات التاريخية. الطبعة الأولى. ص ٩٣.
- (٧) يوسف علي محمود حسن، الأركان المادية والشرعية لجريمة القتل العمد وأجزائها في الفقه

الإسلامي. ج ٢ ص ١٧.

- (٨) هاني السباعي، القصاص. دراسة في الفقه الجنائي المعاصر. مرجع سابق. ص ٨٦.
- (٩) أحمد الشرباصي، القصاص في الإسلام. ص ١٠٢.
- (١٠) ابن منصور، عبد الوهاب. (٢٠٠٠م). حقوق الإنسان في ضوء عقوبة القصاص في النفس بين الشريعة الإسلامية والنظم المعاصرة. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. ص ٢٥٣.
- (١١) هاني السباعي، القصاص، دراسة في الفقه الجنائي المعاصر. مرجع سابق. ص ٨٧.
- (١٢) أخرجه النسائي في سننه: باب تحريم الدم حديث رقم ٤٠٠٣.
- (١٣) الحسن، علي بن عبد الرحمن الحسون. الشبهات المثارة حول عقوبة القتل في الإسلام ومناقشتها. ص ٦٥.
- (١٤) أخرجه مسلم في صحيحه: باب البر والصلة حديث رقم ٦٧٠٦.
- (١٥) نهج البلاغة: خطبة ١٦٥.
- (١٦) بن منصور، عبد الوهاب. (٢٠٠٠م). حقوق الإنسان في ضوء عقوبة القصاص في النفس بين الشريعة الإسلامية والنظم المعاصرة. مرجع سابق. ص ٢٥٣.
- (١٧) أخرجه النسائي في سننه: باب تحريم الدم حديث رقم ٤٠٠٣.
- (١٨) هاني السباعي، القصاص، دراسة في الفقه الجنائي المعاصر. ص ١٠٥.
- (١٩) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الحج الحديث ١٧٣٩.
- (٢٠) من الآية ٣٢ من سورة المائدة.
- (٢١) من الآية ٥٩ من سورة القصص.
- (٢٢) الآية ٩٣ من سورة النساء.
- (٢٣) من الآية ١٠٣ من سورة النساء.
- (٢٤) من الآية ١٧٨ من سورة البقرة.